عروض وهمية تنفر السياح

النصب والغلاء "شبح" يهدد القطاع

يصنف السياحة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد، إلا أنه رغم ذلك هناك تحديات تمس بصورة المغرب، باعتباره وجهة آمنة وممتعة للسياح، خصوصا ما يتعلق بظاهرة النصب والاحتيال على الزوار التي تتخذ أشكالا متعددة وتؤثر سلبا على التجربة السياحية وتشجع على النفور من السياحة الداخلية.

وتشهد المدن السياحية الكبرى، مثل مراكش وفاس والبيضاء، تكرارا لعمليات نصب تستهدف السياح، من بينها عروض وهمية لحجوزات الفنادق و"الرياضات" التقليدية التي يتم الترويج لها عبر منصات إلكترونية أو وسطاء غير مرخصين، ففي بعض الحالات، يكتشف السائح بعد وصوله إلى المكان أن الحجز غير موجود أو أن الأسعار أعلى بكثير مما تم الاتفاق عليه مسبقا، ما يضع الزائر في موقف مالي حرج ويشوه صورته عن الضيافة المغربية.

كما تلعب منصات الحجز العالمية دورا غير إيجابي في بعض المواقف، حيث تم الإبلاغ عن فنادق وهمية تروج عبر مواقع مثل "بوكينغ"، ما يجعل السياح المغاربة والأجانب يعانون في حالات نقص الضمانات وغياب دعم المنصة للحماية أو التعويض عند حدوث الاحتيال، ما أثار جدلا حول حماية حقوق السائحين والتزامات هذه المنصات تجاه الزبناء في وجه مثل هذه الخروقات.

ولا تقتصر عمليات الاحتيال على الحجوزات فقط، بل تتعداها إلى المرشدين السياحيين الوهميين الذين يلاحقون السياح داخل الأسواق التاريخية ويطلبون أتعابا غير متفق عليها بعد توجيههم إلى أماكن محددة، أو يقومون بابتزازهم بطرق مضللة، وهو ما قادت إليه تحقيقات السلطات في فاس بإيقاف شخص انتحل صفة مرشد سياحي وابتز سائحة أجنبية.

وتبقى الأسواق التقليدية والساحات العامة، مثل جامع الفنا في مراكش من بؤر عمليات الاحتيال، حيث تكثر حالات تقديم فواتير مبالغ فيها في المطاعم، أو دعوات لشراء سلع بأسعار مبالغ فيها والحصول على خدمات موسمية غير موثوقة، ما يجعل السياح يشعرون بأنهم عرضة للنصب، بسبب عدم قدرتهم على التمييز بين الحقيقي والوهمي.

ولا يقتصر الاحتيال على الأفراد داخل المدن فقط، بل يرتكب أيضا من قبل شركات سياحية غير مرخصة تدعي تنظيم رحلات سياحية أو دينية وتستولي على مبالغ مالية كبيرة من الزبناء تحت هذه الذريعة، ما دفع وزارة الداخلية إلى ضبط عشرات هذه الشركات في إطار مكافحة النصب.

خالد العطاوي

احتيال

تشمل أساليب الاحتيال التعاملات اليومية، مثل تلاعب سائقي سيارات الأجرة في عدادات الأثمان، أو محاولة استغلال عدم الإلمام بأسعار السوق من قبل السياح في شراء المنتجات التذكارية أو الخدمات البسيطة، ما يضيف عبئا اقتصاديا على الزائر ويضع صورة قطاع السياحة المغربية في موضع نقد من قبل بعض الزوار.

ويشير بعض المهنيين إلى أن ظاهرة النصب والاحتيال لا تشجع على السياحة الداخلية فحسب، بل قد تؤدي إلى تراجع توصيات السياح للأقارب والأصدقاء بزيارة المغرب، وبالتالي تراجع الطلب في المستقبل، خاصة في ظل المنافسة الشرسة بين الدول العربية والأوربية لجذب السياح.

قسمة ضيزى

العلوي: التحدي اليوم ليس في جلب السياح بل في جعل هذا النجاح مشتركا وعادلا ومستداما

رغم العناية الخاصة التي حظيت بها المشاريع السياحية بالمغرب، سواء من حيث الدعم المالي أو اللوجستيك، يشعر المواطنون، سيما ذوي الدخل المحدود، بنوع من الحيف، إذ يجدون أنفسهم محرومين من هذه الخدمات، بسبب فرض وحدات فندقية وإقامات سياحية أسعارا لأيام معدودة، تتجاوز دخلهم الشهري بأضعاف.

وحاولت الدولة تصحيح هذا الخلل، ورفعت شعار تشجيع السياحة الداخلية، عبر اقتراح "باكات" بأسعار مقبولة، لكن هذه المشاريع تنتهي دائما بالفشل، وكأن هناك لوبي يتعمد ذلك.

ويرى علي العلوي، خبير مالي ومدير مكتب محاسبة، أن السياحة في المغرب ليست مجرد قطاع اقتصادي عابر، بل هي اختيار إستراتيجي نابع من رؤية بعيدة المدى، قوامها الانفتاح والثقة والاستثمار في صورة الوطن، وأن هذه الرؤية التي يقودها الملك محمد السادس، جعلت من المغرب، في ظرف سنوات قليلة، وجهة دولية قادرة على احتضان كبريات التظاهرات، سيما الرياضية، التي أعادت الزخم للقطاع السياحي ورسخت الثقة في البلاد.

وأكد العلوي أن المغرب، أثبت مرة أخرى، أن التنظيم المحكم والأمن والبنية التحتية لم تعد شعارات، بل واقع ملموس يلمسه كل سائح ومستثمر ومهني في القطاع، والدليل الانتعاشة السياحية غير المسبوقة التي تشهدها مراكش، التي صارت واجهة المغرب ومرآته أمام العالم، بل رمزا للتميز السياحي المغربي خلال فترة التظاهرات الرياضية، إذ هناك حركة دؤوبة في المطار، وامتلاء شبه كلي للفنادق، وحيوية واضحة في مختلف الأنشطة

المرتبطة بالسياحة.

إلا أن هذه الانتعاشة السياحية رغم قوتها، يؤكد الخبير المالي، لم تترجم دائما إلى استفادة شاملة، إذ استفادت منها أساسا البنيات الكبرى، في حين ظل الأثر أقل وضوحا لدى فئات واسعة من المهنيين الصغار والحرفيين والتجار المحليين، وهذا لا يعد نقدا، حسب قوله، بقدر ما هو تشخيص واقعي لما يجب تحسينه مستقبلا.

وشدد الخبير المالي على أن القيادة الرشيدة للملك، لم تدخر جهدا في دعم القطاع السياحي، سواء عبر برامج الإنعاش، وتحفيز الاستثمار، أو مواكبة الفاعلين بعد فترات صعبة، وأن هذه الإرادة تعكس فهما عميقا لدور السياحة في توفير الثروة والاستقرار الاجتماعي، غير أن التجربة الميدانية تظهر أن مسألة العدالة في توزيع هذا الدعم، ما زالت تحتاج إلى مزيد من الجرأة والمرونة، حتى يصل الأثر الحقيقي إلى كل من يشتغل في هذا القطاع، مهما كان حجمه.

وأبرز الخبير المالي ذاته، أن ما تحقق في السياحة المغربية لم يأت صدفة، بل هو ثمرة رؤية ملكية واضحة جعلت من المغرب بلدا يحترم ويوثق به، وأن التحدي اليوم ليس في جلب السياح فقط، بل في جعل هذا النجاح مشتركا وعادلا ومستداما، إذ "حين يشعر المواطن البسيط أن هذا الازدهار ينعكس عليه عبر الاستفادة من خدماتها وعلى معيشه، ويجد المهني الصغير مكانه في المنظومة، حينها فقط تكون قد أوفينا هذه الرؤية حقها".

مصطفى لطفي